

آليات دعم الاستثمار بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة
حصيلة المديرية العامة للجماعات الترابية (2015-2023)

نقطة
43

رسائل رئيسية لصناع القرار في الجهة

- تتوفر الجهة على قدرة تنفيذية مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، غير أن الأثر العام يظل مقيدًا بفعل ضعف التغطية ونقص الاستدامة.
- إن تحقيق فقرة نوعية في نجاعة آليات الدعم رهين بتحسين جودة المنظومة (المساطر، المعطيات، الحكامة)، وليس فقط برفع حجم الميزانيات.
- تتطلب مرحلة توسيع نطاق التدخل إعادة توازن الشراكات واعتماد مقاربة ترابية مؤطرة ومبنية على التنوع.

التوجهات الاستراتيجية

- **الشراكات والتمويل المشترك:** تنظيم علاقات الشراكة وتوضيح الأدوار بما يساهم في رفع مساهمة الشركاء الخارجيين وتعزيز الأثر الرفاعي للاستثمارات الجهوية.
- **تنويع وتوسيع آليات الدعم:** إعادة توازن منطق التدخل عبر تنويع الأدوات وزيادة عدد المبادرات، بما يسمح بالاستجابة بشكل أفضل لمختلف فئات المقاولات واحتياجاتها (المواكبة، تقوية القدرات، الدعم المخصص).
- **التكامل بين الآليات الوطنية والجهوية:** تعزيز التنسيق بين منظومات دعم الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، من خلال مواءمة منسجمة بين ميثاق الاستثمار الجديد والآليات الترابية، ولا سيما صندوق NORDEV، قصد تفاذي التدخل، وتحسين استهداف المشاريع ذات الأثر المرتفع، وتعزيز وضوح وفعالية التدخل العمومي.
- **الرقمنة وتبسيط المساطر:** تسريع رقمنة خدمات وأدوات الدعم، و لحد من التعقيدات الإجرائية، بما فيها الإكراهات التقنية والعقارية، بهدف تقليص آجال الإنجاز وضمان جودة التنفيذ.
- **الاستدامة، والتأطير المؤسسي، و تثمين التجارب:** تعزيز الطابع المؤسسي لتنزيل آليات الدعم، من خلال تعبئة أكبر لمؤسسات SDR/AREP، وتنظيم تدبير المعطيات، و تثمين التجارب، وضمان نقل المعرفة.
- **المقاربة الترابية والإدماج:** تحسين الاستهداف المجالي، لا سيما لفائدة المناطق القروية، وتعزيز إدماج النساء عبر تحديد أهداف قابلة للقياس وآليات تتبع ملائمة.
- **تتبع وقيادة الاستثمار:** إرساء أداة جهوية لتتبع وتوحيد معطيات الاستثمار، تُمكن من تجميع المعلومات المتعلقة بالمشاريع وآليات التمويل، وإنتاج مؤشرات للتتبع ودعم اتخاذ القرار.

المصدر :

المديرية العامة للجتماعات الترابية / وزارة الداخلية - التقرير التكريبي للتحليل الاستراتيجي لتجربة الجهات في دعم المقالات (2015-2023) - جهة طنجة-تطوان-الحسيمة(برنامج AGORA III بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

السياق العام

أصدرت المديرية العامة للجماعات الترابية تقريرا تركيبيا يعرض
 حصيلة الفترة 2015-2023 حول تجربة الجهات في مجال دعم
 المقاولات والاستثمار، و ذلك في أفق تطوير آليات الدعم
 الجهوي بما يحقق قدراً أعلى من الانسجام والفعالية
 والاستدامة.

مؤشرات مرجعية وطنية:

- **310 اتفاقيات؛**
- **غلاف مالي إجمالي يقارب 20 مليار درهم؛**
- **هيكل التمويل: 47 % من مجالس الجهات و53 % من الشركاء الخارجيين.**

لماذا يكتسب هذا الموضوع أهمية في الظرفية الحالية؟

يُبرز التقرير أن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة سجلت مستوى تنفيذ أعلى من المعدل الوطني، غير أن هذا الأداء يظل محدود الأثر بسبب ضعف التغطية المجالية ونقص الاستدامة. وإذا استمرت هذه الاختلالات، فإنها قد تُفضي إلى تقييد الأثر الفعلي لآليات الدعم خلال الفترة 2026-2030. وفي إطار منظومة اليقظة والقيادة الترابية، تم إتاحة مؤشرات الفترة 2015-2023 (مقارنة الجهة بالمستوى الوطني) عبر [الصفحة المخصصة للاستثمار](#) على الموقع الرسمي للمرصّد

معطيات أساسية : جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (2015-
(2023

نطاق التدخل:

24 برنامجًا لمواكبة الاستثمار، بغلاف إجمالي يناهز 3 مليارات درهم.

هيكلية التمويل:

- 61 % ممولة من طرف مجلس الجهة؛
39 % من الشركاء الخارجيين (أقل من المستوى الوطني).
حاجة التنفيذ:

١٠-١٢-٢٠٢٠: الحاجة للتنفيذ:

- نسبة إنجاز تبلغ 37 % مقابل 15 % وطنياً؛
مدة إنجاز متوسطة تقارب المعدل الوطني (حوالي 1.5 سنة
لكل مشروع).

الانسجام الاستراتيجي:

- 76 % من المشاريع مندمجة ضمن برنامج التنمية الجهوية (مقابل 55 % على الصعيد الوطني).
- الارتكاز الترابي:
- 37 % من الاستثمارات موجهة لمشاريع على المستوى الإقليمي.